

استثمار الإيرادات النفطية في العراق للمدة (2004 - 2107)

الواقع والاتفاق¹

الباحث عيسى جعفر باقر

الاستاذ الدكتور سامي عبيد التميمي

كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

جامعة البصرة

المستخلص :

للعوائد النفطية اهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي لما يمتلكه من امكانات نفطية كبيرة ، اذ يسيطر القطاع النفطي على النسبة الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي وكذلك كلا من الايرادات والصادرات وبنسب متفاوتة، اذ يعد العراق دولاً ريعية بالدرجة الاساس، وقد حقق عوائد نفطية كبيرة خلال مدة الدراسة (2004-2017) ولم يقد بتنوع استثماراته وتركزت في قطاع الصناعة الاستخراجية وقد ادى ذلك الى هدر تلك العوائد و بقي الاقتصاد احادي الامر الذي يتطلب وضع استراتيجية لكيفية استثمار العوائد النفطية لتحقيق التنمية والتنوع الاقتصادي في العراق.

¹ بحث مسئل من رسالة ماجستير الموسومة: (استثمار العوائد النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي والعراق للمده (2003-2017) دراسة مقارنة)

Investing oil revenues in Iraq for the period (2004-2017) , reality and prospects

Prof. Dr. Sami obaid AL-Tamimi Researcher. Issa jafar baqir
collage of administration and economics –Department of Economics
University Basra

Abstract :

oil revenues are of great importance in the Iraq economy, because of its great oil potential , the oil sector dominates the largest proportion of the gross domestic product and also both revenue and exports in varying proportion , Iraq is mainly a rentier country , and its has achieved great oil revenues during the study period (2004-2017) and did not distribute his investment and it was concentrated in the extractive industry sector, as this led the waste of these revenues, the economy remained unilateral .

المقدمة :

يعد العراق من الدول المنتجة والمصدرة للنفط وقد حقق الكثير من العوائد المالية بسبب ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية، ولكنه لم يستغل هذه العوائد (يستثمرها) بالشكل الذي يحقق التنوع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية للبلد ، تتناول هذه الدراسة السبل التي اتخذها العراق في استثمار عائداته النفطية والوقوف على اهم معوقات تلك الاستثمارات لمعرفة اي السبل التي تلائم الظروف الحالية التي يمر بها العراق لاستشراف طريق استثماري يحرك عجلة التنمية الى الامام ويطور اقتصاد البلد.

اهمية البحث

يكتسب البحث اهميته من اهمية العوائد النفطية في الاقتصاد العراقي اذ تشكل النسبة الاكبر من الإيرادات العامة، لذا فان استثمار هذه العوائد هو الطريق الوحيد لتحقيق التنوع والتنمية الاقتصادية داخل البلد.

مشكلة البحث

ان العوائد النفطية هي الرافد الاساس للإيرادات العامة للاقتصاد العراقي ، فما حجم تلك العوائد ؟وما هي السبل التي اتبعها العراق لاستثمار عوائده النفطية ؟ وما هي افضل سبل الاستثمار التي يمكن ان يتبعها العراق ليحقق التنوع والتنمية الاقتصادية ؟ فمن هذه الاسئلة تنبع مشكلة البحث .

اهداف البحث

بيان حجم العوائد النفطية التي حصل عليها العراق خلال مدة البحث
بيان اتجاه الاستثمارات الحكومية التي قام بها العراق خلال المدة
بيان افضل سبل الاستثمار الملائمة للاقتصاد العراقي .

فرضية البحث

لم يستطع العراق من تحقيق التنوع والتنمية الاقتصادية على الرغم من العوائد النفطية الكبيرة التي حصل عليها خلال مدة الدراسة .

هيكلية البحث

من اجل ان يحقق البحث اهدافه قسم الى ثلاث محاور هي، المحور الاول هو الاطار النظري للاستثمار ليعطي صورة عن مفهوم الاستثمار واهميته وانواعه، اما المحور الثاني فهو استثمار العوائد النفطية في العراق للمدة (2004-2017) حيث يبين هذا المحور سبل الاستثمار التي اتبعها العراق في استثمار عوائده النفطية وابرز عوائق تلك الاستثمارات، اما المحور الثالث فهو رؤية مستقبلية لاستثمار العوائد النفطية في العراق حيث يعطي هذا المحور افضل السبل المتاحة لاستثمار العوائد النفطية في العراق .

المحور الاول

الاطار النظري للاستثمار

اولاً : مفهوم الاستثمار وأهميته

1. مفهوم الاستثمار:-

ان مفهوم الاستثمار INVESTMENT في اطار الاقتصاد الكلي يختلف عن المفهوم الشائع له، اذ هناك من يفهم الاستثمار على انه شراء عقارات او اسهم وسندات او اي شكل من اشكال الملكية الخاصة، وفي الواقع ان تلك المشتريات تمثل انتقالاً لحقوق ملكية اصل قائم ولا يغير باي حال حجم رأس المال الحقيقي. (ستانليك، 1992، 80). وتعرف تلك المشتريات من وجهة النظر الاقتصادية بانها "صفقات" او "استثمارات مالية" لان ما حدث هو ان شخصاً ما قام بشراء ما يبيعه غيره ولا يمكن ان نطلق على ذلك استثماراً، فالاستثمار يتحقق بالفعل عندما يتم انتاج رأسمال حقيقي (سامويلسون وهاوس، 2006، 486). او بناء رؤوس اموال جديدة New Capital Assets. (البيرماني، 1987، 185). لذا يستخدم مصطلح الاستثمار او الاستثمار الاجمالي في اطار الاقتصاد الكلي عند الاشارة الى عملية الاضافات التي تطرأ على اسهم الاصول الانتاجية او السلع الرأسمالية فعندما تقوم شركة Amazon com بإنشاء مشروعات جديدة للسلع والبضائع، او عندما تقوم شركة Smiths ببناء مساكن جديدة فكل هذه الانشطة تمثل الاستثمار. (سامويلسون وهاوس، 2006، 486).

ويفهم الاستثمار على انه الزيادة الصافية في رأس المال القومي خلال مدة زمنية معينة وان قيمته تساوي ذلك الجزء من الدخل الذي لم ينفق على شراء السلع الاستهلاكية وبعبارة اخرى انه يساوي الادخار. غير ان المساواة بين الادخار والاستثمار قد لا تتحقق دائماً اذ قد يزداد الاستثمارات عن مقدار الادخارات فيحقق المستثمرون في هذه الحالة ارباحاً غير متوقعة، وقد تزداد الادخارات على حجم الاستثمارات فيصاحب المستثمرون بخسائر غير متوقعة، وتحصل الحالة الاولى عند اتباع سياسة مصرفية مرنة لتوسع الائتمان وقلّة المكتنزات، بينما تحدث الحالة الثانية في حالة اتباع سياسة محافظة تميل الى الانكماش وزيادة المكتنزات. (البيرماني، 1987، 276 – 278).

وينظر للإنفاق الاستثماري بانه تدفق Flow وانه كذلك رصيد Stock فلاستثمار كتدفق هو جملة الانفاق على شراء السلع الرأسمالية بما في ذلك التغير في المخزون وذلك خلال مدة زمنية محددة، اما الاستثمار كرصيد فهو الاستثمار الصافي الذي يعبر عن الاضافة الصافية الى رصيد المجتمع من اصول رأسمالية ومن ثم فانه يمثل تراكم راس المال خلال وقت محدد (الافندي، 2012، 266).

ويعرف اقتصاديو الاقتصاد الكلي الاستثمار بانه تدفق الانفاق على الاصول المعمرة التي تعمل اما على زيادة القدرة على انتاج المنتجات في المستقبل او الى خلق منافع للمستهلك في المستقبل. (جواريني واستروب، 1999، 251). وقد عرف كينز (Keynes, 1973, 26) الاستثمار بانه الاضافة الحالية الى قيمة رأس المال الحالي والتي تنتج عن النشاط الانتاجي لمدة زمنية محددة.

وعرفه ديلونك (283 . 2006 , Delong) بأنه كل توظيف مالي يدور حول احلال الآلات الجديدة محل الآلات المستهلكة او الاسهم الرأسمالية والتي تزيد من الانتاج المحتمل للسلع والخدمات وكذلك ترميم مباني سكنية قديمة او شراء مباني جديدة او التغير في المخزون السلعي

ويمكن تعريفه ايضا على انه اضافة طاقات انتاجية جديدة الى الاصول الانتاجية الموجودة في المجتمع او التوسع في مشروعات قائمة او احلال او تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي وكذلك شراء الاوراق المالية لإنشاء مشروعات جديدة . (www.Marfa.org) .

مما تقدم يمكن تعريف الاستثمار بأنه استغلال الفوائض المالية وتوظيفها في مجالات استثمارية متعددة كتكوين انتاج جديد او توسع انتاج قائم من خلال الآلات والمعدات والابنية السكنية والتغير في المخزون السلعي لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مقابل مخاطر يتحملها المستثمر .

2- أهمية الاستثمار

تحظى عملية الاستثمار من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية بأهمية كبيرة كون الاستثمار يمثل العنصر الحيوي والفعال لتحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، اذا اخذنا بعين الاعتبار ان اي زيادة اولية في الاستثمار ستؤدي الى زيادات متتالية في الدخل من خلال مضاعف الاستثمار Multiplier of Investment ، كما ان اي زيادة في الدخل لا بد ان يذهب جزء منها لزيادة الاستثمار من خلال ما يسمى بالمعجل Acceleration . ومن ناحية اخرى يمكن القول ان كل عملية استثمار لا بد ان يرافقها مستوى معين من المخاطر ولا بد ايضا ان تحقق مستوى معين من العائد .

ويؤدي الاستثمار دوراً مزدوجاً في الاقتصاد الكلي ففي المقام الاول عادة ما يؤدي الاستثمار – بوصفه مكونا كبيرا وسريع التأثير في الانفاق – الى حدوث تغيرات في الطلب الكلي كما يؤثر ايضا على دورة النشاط التجاري او الدورات الاقتصادية . وفي المقام الثاني يسفر الاستثمار عن تراكم رؤوس الاموال اذ تؤدي كل زيادة تطراً على اسهم المنشآت والمعدات الى ارتفاع الناتج المتوقع للدولة ومن ثم حفز النمو الاقتصادي على المدى البعيد . فمن ناحية يؤثر الاستثمار على الانتاج في المدى القصير من خلال تأثيره على الطلب الكلي، ومن ناحية اخرى يؤثر على نمو الانتاج على المدى البعيد ، حيث تؤثر عملية تكوين رؤوس الاموال على الناتج المتوقع والعرض الاجمالي (سامويلسون وهاوس ، 2006 ، 486) .

وينظر الى الانفاق الاستثماري باهتمام كبير باعتباره احد مكونات الطلب الكلي ومصدر التوسع في الطاقة الانتاجية للمجتمع، ومن ثم فانه يؤدي دوراً محورياً في تقلبات الدخل والتشغيل وفي مدى سرعة او تباطؤ النمو الاقتصادي ذات الصلة بمستوى تراكم رأس المال في المدى البعيد. ولهذا تسعى مختلف الدول باختلاف انظمتها ونسبة تطورها لإنجاز اكبر قدر من الاستثمارات التي تعد اول مصدر للتنمية خاصة للدول النامية .

ثانياً : أنواع الاستثمارات

توجد انواع عديدة وتصنيفات مختلفة للاستثمار يمكن تناولها بالشكل التالي :

1- الاستثمار وفقاً لمحدداته

هناك نوعان من الاستثمار الاول وهو ما يسمى بالاستثمار التلقائي او المستقل Autonomous Investment وهو الذي يتحدد بمقدار ثابت بغض النظر عن حجم الانفاق الكلي او الدخل. اما النوع الثاني من الاستثمار فهو الذي يتغير مع الدخل او الانفاق الكلي ويدعى احياناً بالاستثمار المشتق Induced Investment اي الاستثمار اللازم لتعويض الآلات والمكانن وغيرها التي تندثر خلال العملية الانتاجية وتلك التي يتطلب التوسع في الانتاج شراؤها. (الادريسي ، 1986 ، 250).

2- الاستثمار وفقاً لأنواعه

هناك الانفاق الاستثماري على شراء السلع والمعدات والآلات والمباني الجديدة التي تستعمل في زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع ويسمى تكوين رأس المال الثابت . وهناك الاستثمار في المخزون الذي يتضمن التغير في رصيد المخزون من السلع الوسيطة والنهائية التي لم يتم استخدامها في فترة زمنية معينة وقابلة للاستخدام في الفترات القادمة. وهناك نوع جديد للاستثمار وهو الاستثمار في رأس المال البشري كالتعليم والتدريب والمعرفة وهذا النوع من الاستثمار اصبح ذات اهمية كبيرة في دراسة مسائل النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. (الافندي ، 2012 ، 266)

3- الاستثمار وفقاً لملكيته

طبقاً للملكية القانونية يقسم الاستثمار الى قسمين اساسيين هما: (www.scince.com)

- أ- الاستثمار الخاص : وهو الاستثمار الذي يقوم به رجال الاعمال (القطاع الخاص) بشكل فردي او جماعي لحسابهم الخاص ويحكم سلوكهم دافعا الربح والمنفعة .
- ب- الاستثمار العام : وهو مجمل ما تنفقه الدولة (القطاع العام) على تكوين رأس مال حقيقي جديد، وغالبا لا يكون هدف الاستثمار العام الربح بل تحقيق اكبر منفعة ممكنة لإفراد المجتمع . (Gujarti , 2003 , 22) . ويحتل الاستثمار العام مساحة كبيرة في الاقتصادات النفطية ويقع على عاتقه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعود السبب في ذلك الى تنامي حجم الايرادات النفطية التي حصلت عليها حكومات الدول النفطية ، ولذلك سيكون محل دراستنا هذه .

4- الاستثمار وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي

يقسم الاستثمار وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادي الى قسمين اساسيين هما:

- أ- الاستثمار الحقيقي أو الانتاجي : ويعرف بأنه توظيف الأموال في انشاء منشأة انتاجية او شراء وتملك الاصول الرأسمالية، إذ تؤدي هذه الاستثمارات الى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ولهذا النوع عدة ادوات اهمها (العقارات، السلع الاستثمارية، المشروعات الانتاجية). (روضان ، 1998 ، 38)

ب- الاستثمار المالي : ويعرف بأنه توظيف الأموال في شراء الأدوات المالية في الأسواق المالية وبيع هذه الأدوات عند ارتفاع سعرها والحصول على ارباح، فضلاً عن ما تدر هذه الأموال من فائدة او عائد ، وهذا النوع من الاستثمارات لا يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي لأنه لا يمثل انتاج مباشر ولا يؤدي الى خلق عناصر انتاجية جديدة ، ويمكن التعبير عنه بأنه انتقال حقوق ملكية الشركة بين الافراد مقابل تبادل مالي ،ومن اهم ادوات هذا النوع من الاستثمارات هي(الاسهم، السندات، اذونات الخزانة، القروض، الادوات التجارية وغيرها).(آل شبيب ،2009، 51)

5- الاستثمار في الصناديق السيادية:

ويقصد بالاستثمار في الصناديق السيادية هو توظيف الأموال واستثمارها من خلال صناديق الاستثمار، حيث ان اول من اطلق اصطلاح صناديق الاستثمار في عام 1966م في مجلة فورجن الامريكية هو جونز , وقد حاول جونز الجمع بين اداتين من ادوات الاستثمار الا وهما البيع على المكشوف والاعتماد على التحويل من الخارج ويعبر عنها بصناديق التوقي الاستثمارية وتعرف بأنها((عبارة عن اصل مالي او مجموعة من الاصول المالية من شأنها ان تحمي المستثمر من المخاطر المحتملة من اصول مالية اخرى)) .(castelli , 2012,97)

المحور الثاني

تطور العوائد النفطية واستثمارها في العراق

يعد العراق من الدول ذات الامكانيات النفطية الكبيرة لذلك سوف نقوم في هذا المحور بتتبع العوائد النفطية التي حصل عليها العراق خلال مدة الدراسة لمعرفة حجم تلك العوائد، اضافة الى معرفة ابرز اتجاهات الاستثمار التي اتبعتها الحكومة العراقية في استثمار تلك العوائد والمعوقات التي تعيق هذه الاستثمارات .

اولاً: تطور العوائد النفطية في العراق للمدة(2004-2017)

بدأت أهمية العوائد النفطية تظهر في بداية سبعينات القرن الماضي مع تأميم النفط العراقي وارتفاع اسعاره في السوق العالمية ، وتزايدت اهميتها في السنوات الاخيرة بعد تغيير النظام السياسي والاقتصادي في عام 2004 ، ويلاحظ من خلال (الجدول - 1) ان الإيرادات النفطية شكلت 17.75 مليارات دولار وذلك في عام 2004 وهي ادنى مستوى للعوائد خلال مدة الدراسة لترتفع في عام 2005 الى 24.05 مليار دولار وفي عام 2006 ارتفعت الإيرادات الى 32.24 مليار دولار وهذا يعود الى ارتفاع أسعار النفط إذ وصلت الى 61 دولاراً وكذلك ارتفاع الإنتاج النفطي، لترتفع العوائد بعد ذلك بشكل طفيف الى 33.71 مليار دولار في عام 2006 مع ارتفاع الاسعار الى 69 دولاراً ، لترتفع بعدها الى قرابة الضعف وقد وصلت في عام 2008 الى 63 مليار دولار وذلك مع ارتفاع اسعار النفط الى 94 دولاراً .

جدول (1)

الإيرادات النفطية في العراق خلال المدة (2017-2003)

السنوات	السعر/ دولار	الإنتاج (مليون برميل/يوم)	الإيرادات (مليار دولار)
2004	36	2.1	17.75
2005	50	1.9	24.05
2006	61	1.96	32.24
2007	69	2.03	33.71
2008	94	2.52	63
2009	61	2.58	44.06
2010	77	2.59	56.95
2011	107	2.8	83.83
2012	109	3.17	100.6
2013	105	3.23	95.24
2014	96	3.37	88.11
2015	49	4.03	45.2
2016	40	4.49	29.66
2017	52	4.47	42.56
المجموع الكلي للإيرادات (2017-2004)			756.96
متوسط الإيرادات خلال المدة (2017-2004)			54.06

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على:

1. منظمة الاقطار المصدرة للنفط (اوابك). (2003-2007) التقرير الاحصائي السنوي، جنيف
2. صندوق النقد العربي. (2008-2017). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي.

لتنخفض بعد ذلك العوائد الى 44.06 مليار دولار في عام 2009 وهذا يعود الى انخفاض الأسعار الى 61 دولاراً بسبب انعكاسات الازمة المالية العالمية، وارتفعت الإيرادات في عام 2010 الى 56.95 مليار دولار وفي عام 2011 بلغت الإيرادات النفطية 83.83 مليار دولار وهذا يعود الى ارتفاع الأسعار إذ وصلت الى 107 دولارات، لتصل الإيرادات في عام 2012 الى 100.6 مليار دولار وهو أعلى مستوى وصلت اليه الإيرادات وذلك يعود الى ارتفاع الاسعار إذ وصلت الى 109 دولارات، لتراجع بعد ذلك الإيرادات الى 95.24 مليار دولار مع تراجع اسعار النفط الى 105 دولارات، ثم الى 88.11 مليار دولار في عام 2014 مع تراجع الاسعار الى 96 دولارات، لتتهار الإيرادات الى 45.2 مليار دولار في عام 2015 بسبب انهيار اسعار النفط في نهاية عام 2014 إذ بلغت الاسعار في عام 2015 قرابة 49 دولاراً لتنخفض اكثر في عام 2016 إذ بلغت 40 دولاراً

لتراجع معها الإيرادات النفطية في عام 2017 ارتفعت الاسعار وذلك يعود الى تقليل المعروض النفطي في الاسواق العالمية إذ وصلت الاسعار الى 52 دولاراً لترتفع الإيرادات النفطية الى 42.56 مليار دولار

اما العوائد الكلية التي حصل عليها العراق خلال المدة (2017-2004) وقد بلغت 756.96 مليار دولار وبمتوسط 54.06 مليار دولار للسنة، حيث نلاحظ ان العوائد النفطية قد ارتفعت كثيراً في نهاية المدة مقارنة عما كانت عليه في بداية المدة وذلك يعود الى ارتفاع الانتاج النفطي العراقي فضلاً عن ارتفاع الاسعار .
ثانياً: تحليل الاستثمار الحكومي للمدة (2017-2004)

ويلاحظ من خلال (الجدول_2) ان حصة القطاع الزراعي على الرغم من اهميته لم تصل الى مليار دولار في اغلب سنوات الدراسة ما عدا ثلاث سنوات (2008 ، 2011 ، 2012) تجاوزت مليار دولار اذ بلغت حصة القطاع الزراعي في السنوات المذكورة 1.26 ، 1.65 ، 1.11 مليار دولار، على التوالي .

اما الاستثمار الزراعي كنسبة من اجمالي الاستثمار فقد انخفضت من 3.7% عام 2004 الى 2.1 عام 2017 وان اعلى نسبة كانت 8.9% عام 2011 مما يشير الى عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي على الرغم من توافر مقومات الزراعة (اراضٍ ومياه) في العراق مقارنة مع مجلس التعاون الخليجي .

في حين استحوذ القطاع الصناعي على النسبة الاكبر من اجمالي الاستثمار خلال مدة الدراسة فقد ارتفعت حصة القطاع الصناعي من 1.94 مليار دولار عام 2004 الى 16 مليار دولار عام 2017 وبلغت اعلى مستوى لها 25.4 مليار دولار وبنسبة 58.4% عام 2015 اما ادنى نسب للاستثمار الصناعي فكانت في السنوات الثلاثة (2011-2013) اذ بلغت 10.8% ، 9.6% ، 10.7% على التوالي .

وفيما يخص قطاع المباني والخدمات فقد تذبذبت حصته من اجمالي الاستثمار بين ادنى حصة 0.6 مليار دولار عام 2005 واعلى حصة كانت 25.29 مليار دولار عام 2014 اما كنسبة من اجمالي الاستثمار فكانت متذبذبة وغير مستقرة بين ادنى نسبة 9.7% عام 2006 واعلى نسبة كانت 52.8% عام 2014 ويعود السبب في ذلك الى عدم وجود خطط استثمارية لتطوير هذا القطاع واعتماد اسلوب العشوائية تبعاً لانخفاض وارتفاع العوائد النفطية. اما القطاعات الاخرى فقد تذبذبت صعوداً ونزولاً لتبلغ اعلى مستوى لها في عام 2012 اذ بلغت 17.74 مليار دولار وبنسبة 60.4% ، اذ بلغت ادنى مستوى هلا في عام 2010 اذ بلغت 0.78 مليار دولار وبنسبة 6.5% ، لتمييز بالتذبذب خلال مدة الدراسة .

بشكل عام يلاحظ ان اجمالي الاستثمار قد ارتفع من 4.81 مليارات دولار وبنسبة 12.4% عام 2004 الى 31.37 مليار دولار وبنسبة 21.8% عام 2017، وان اعلى مستوى للاستثمار كان في السنوات الثلاث (2013 – 2015) اذ بلغ 43.12 ، 47.85 ، 43.43 مليار دولار وبنسب 33.9% ، 31.3% ، 33.1% على التوالي .

جدول (2)

توزيع الانفاق الاستثماري حسب القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (2004 – 2017) (مليار دولار)

نسبة الاستثمار من الانفاق العام	اجمالي الاستثمار	القطاعات الاخرى		المباني والخدمات		الصناعة		الزراعة		السنة
		%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
12.4	4.81	30.46	1.46	25.5	1.23	40.3	1.94	3.7	0.18	2004
12.2	4.16	24.05	1	14.4	0.6	57.2	2.38	4.3	0.18	2005
14.1	8.3	36.9	3.05	9.7	0.81	50.2	4.2	2.5	0.21	2006
16.8	10.14	48.2	4.87	12.4	1.26	36.5	3.71	2.9	0.3	2007
22.3	25.74	48.9	12.56	16.2	4.17	30.1	7.75	4.8	1.26	2008
17.4	12.83	43.8	5.6	19.5	2.51	29.7	3.82	7	0.9	2009
22.2	11.54	6.5	0.78	31.1	3.6	56.2	6.44	6.2	0.72	2010
22.6	18.43	8.6	1.57	29.4	5.43	52.6	9.69	8.9	1.65	2011
27.9	30	60.4	17.74	26.3	7.9	9.6	3.25	3.7	1.11	2012
33.9	43.12	37.1	16	52.4	22.3	9.6	4.17	1.3	0.6	2013
31.3	47.88	35.5	16.98	52.8	25.29	10.7	5.15	0.9	0.46	2014
33.1	43.43	25.1	10.92	15.9	6.93	58.4	25.4	0.4	0.18	2015
23.7	24.61	35.1	8.63	16.8	4.15	46.8	11.53	1.2	0.3	2016
21.8	31.37	33	10.5	14.4	4.5	51	16	2.1	0.67	2017

المصدر: - من اعداد الباحث اعتمادا على:

وزارة التخطيط . (2004 – 2009) . التقديرات الاولية الاجمالي تكوين راس المال الثابت، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء.
وزارة التخطيط . (2010 - 2017) . حجم التخصيصات السنوية على مستوى القطاعات الاقتصادية ، بغداد : دائرة الانفاق الاستثماري .

والسؤال المهم الذي يطرح نفسه الآن هل استطاعت تلك الاستثمارات من تنويع الناتج المحلي الاجمالي في العراق؟ وهذا ما سنحاول الإجابة عنه في (جدول-3) الذي يوضح مساهمة القطاعات في GDP.
من خلال (الجدول - 3) اذ يلاحظ انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من اعلى نسبة 7.1% في عام 2004 الى ادنى نسبة 3.2% عام 2017 وهذه النتيجة تتلاءم مع ضعف الاستثمارات الحكومية المخصصة لهذا القطاع الحيوي .

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي من 1.5% عام 2004 الى 2.2% عام 2017 الا ان مساهمتها لا تزال ضعيفة ولم تصل نسبة مساهمتها الى 3% خلال مدة الدراسة، مما يؤكد النتيجة بأن ارتفاع استثمارات القطاع الصناعي كانت لصالح الصناعة التحويلية وعلى حساب الصناعة التحويلية .
وعلى الرغم من انخفاض مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي من 63.1% عام 2004 الى 37.8% عام 2017 الا انها لا تزال تشكل النسبة الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة .

وعلى اي حال ان انخفاض مساهمة الصناعة الاستخراجية يعد عاملاً جيداً لتنوع الناتج المحلي الاجمالي ولكن ليس من خلال زيادة مساهمة القطاع الزراعي او الصناعي كما ذكر انفاً، وانما من خلال ارتفاع مساهمة الخدمات الاجتماعية لذلك نلاحظ ارتفاع مساهمة الخدمات الاجتماعية من 11.2% عام 2004 الى ان وصلت الى اعلى مستوى لها 32.6% عام 2015، ثم انخفضت قليلا الى 30.4% عام 2016 وبعدها انخفضت الى النصف 18.8% تقريباً عام 2017 ويعود السبب في ذلك الى تذبذب الاستثمارات في هذا القطاع كما ذكرنا انفاً.

وعموماً يلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي من 31.97 مليار دولار عام 2004 الى 192.32 مليار دولار عام 2017 حتى وصل اعلى مستوى له 229.32 مليار دولار عام 2013 غير ان هذه الزيادة ترجع بالدرجة الاساسية الى مساهمة الصناعة الاستخراجية.

وهذا بدوره يعني عدم استغلال العوائد النفطية المتراكمة خلال مدة الدراسة لاستثمارها في القطاعات الاقتصادية وعدم وجود جهود تنموية حقيقية وبالتالي بقي الاقتصاد العراقي احادي الجانب يسهم القطاع الاستخراجي بما يقارب نصف ناتجه المحلي الإجمالي دون تحقيق أي تنوع او تنمية اقتصادية ولم يحقق العراق الأهداف المرسومة خلال الخطط الخمسية التي اعدتها و ان ابرز هذه الأهداف هي :- (وزارة التخطيط، 2009، 24)

1. زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل حقيقي هو 9.38% خلال المدة (2010-2013) وبمعدل 13.3% خلال المدة (2014-2017) وتنمية الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بمعدل 7.5% ولم يحقق ذلك كما لاحظنا من الجدول السابق.

2. تنوع الاقتصاد العراقي من خلال زيادة تدريجية في نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية وبالأخص القطاع الزراعي والصناعي، وذلك من خلال دفعة قوية من الاستثمارات في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والسياحي لكي تصل نسبة مساهمة هذه القطاعات الى ما يتجاوز 60% من الناتج، ونلاحظ ان هذا الهدف لم يتحقق ايضاً وكما لاحظنا من خلال الجدول السابق فلا زال العراق يعتمد على القطاع الاستخراجي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وان مساهمة الصناعة والزراعة متواضعة جداً.

3. تقليل معدلات الفقر بنسبة 30% عن معدلاتها خلال عام 2017 وتخفيضها الى 16% من اجمالي السكان خلال نهاية عام 2017 وذلك من خلال التركيز على التنمية المتكاملة وخلق فرص عمل جديدة وكذلك الاستثمار في قطاع الخدمات الأساسية وخاصة التعليم والصحة لتحقيق الرعاية الاجتماعية.

وبشكل عام يمكن القول إن هذه الأهداف هي اهداف كبيرة لتحقيقها يجب ان تكون هنالك تخصيصات مالية كبيرة للاستثمار في هذه القطاعات الاقتصادية خصوصاً (الزراعة، الصناعة، السياحة، غيرها) ويفترض ان تكون هنالك استثمارات حقيقية في هذه القطاعات وبالأخص القطاع الصناعي فهو يمثل عجلة التنمية الاقتصادية التي تحرك الاقتصاد الى التقدم، اما من خلال الاستثمارات التي تم تخصيصها في المدة الزمنية المدروسة فأن تحقيق هذه الأهداف بعيد المنال مع ما يواجهه العراق من عقبات.

جدول (3)

مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي العراق للمدة(2004-2017) (مليار دولار)

معدل التغير في GDP	GDP بسعر التكلفة	القطاعات الاخرى		الخدمات الاجتماعية		الصناعة التحويلية		الصناعة الاستخراجية		القطاع الزراعي		السنة
		%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
0.33	31.97	17.1	5.36	11.2	3.6	1.5	0.51	63.1	20.2	7.1	2.3	2004
0.28	41.11	19.4	7.22	12.6	5.1	1.4	0.59	60.8	25.9	5.8	2.4	2005
0.54	63.72	18.8	11.84	18.6	11.9	1.5	0.98	55.3	35.3	5.8	3.7	2006
0.34	85.91	18.5	15.77	20.8	17.9	1.6	1.44	54.1	46.5	5	4.3	2007
0.5	129.33	20	25.63	19.4	25.1	1.4	1.9	55.6	72	3.6	4.7	2008
0.37	177.77	51.3	90.67	17.6	31.4	1.5	2.8	26.8	47.8	2.8	5.1	2009
-0.29	134.79	21.2	27.99	25.2	34.1	2.2	3.1	46.3	62.5	5.2	7.1	2010
0.33	180.6	18.8	34.2	20.4	36.9	1.8	3.3	54.9	99.3	4.1	7.5	2011
0.16	209.69	18.8	39.49	22.2	46.6	1.7	3.6	53.3	111.5	4	8.5	2012
0.09	229.32	20	53.52	22.1	50.9	2.3	5.4	47.2	108.4	4.8	11.1	2013
-0.03	222.04	24.2	58.84	21.7	48.2	2.9	6.5	47.1	104.6	4.1	9.3	2014
-0.25	164.59	26.25	42.89	32.6	53.7	3.3	5.5	33.2	54.8	4.6	7.7	2015
0.05	174	34.09	59.1	30.4	53	1.9	3.4	29.8	51.9	3.7	6.6	2016
0.1	192.32	40.7	59.62	25.9	49.4	2.2	4.4	37.8	72.7	3.2	6.2	2017

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على: صندوق النقد العربي. (2004- 2017). التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابو ظبي

ثانياً: الاستثمار في الصناديق السيادية في العراق

يملك العراق صندوقين هما (صندوق العراق للتنمية الخارجية و صندوق تنمية العراق) ولكن السؤال الاهم هل يمكن اعتبار هذين الصندوقين صناديق سيادية استثمارية كالصناديق السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي ؟ هذا ما سنحاول الاجابة عنه من خلال الآتي :

1- الصندوق العراقي للتنمية الخارجية

تأسس الصندوق العراقي للتنمية الخارجية كمؤسسة مالية مستقلة مالياً وادارياً بموجب قانون رقم (77) لسنة 1974، وتشكل مجلس ادارة الصندوق من متخصصين من وزارات متعددة (وزارة الخارجية ، وزارة التخطيط، وزارة الإسكان، وزارة العدل ، وزارة التجارة فضلاً عن رئيس الصندوق)، وقد أنشئ الصندوق برأس مال قدرة 0.17 مليون دولار وذلك في عام 1974 ، ليبلغ حجم موجودات الصندوق في عام 2017 ما يقارب 1.87 مليون دولار ، وقد حقق الصندوق

- إيرادات بلغت 0.03 مليون دولار في عام 2014 لتتخفص بعده بشكل كبير إذ وصلت 0.011 مليون دولار في عام 2017 (الحسابات الختامية لصندوق التنمية الخارجية، 2017، 18).
- وقد أنشئ الصندوق بعدة اهداف كان ابرزها : (www.ifed.gov.iq/pages?id=2)
1. منح قروض متوسطة وطويلة الاجل للمشروعات الإنمائية في البلدان العربية وكذلك بشروط ميسرة ومنح الأفضلية للمشروعات الحيوية داخل البلد .
 2. استثمار في المشروعات الإنمائية مع منح الأفضلية للمشروعات التي تتميز بصفة التكامل الاقتصادي العربي.
 3. توفير الخبرات الفنية في مجال التنمية الاقتصادية في البلدان العربية النامية .
 4. تمويل الدراسات الهندسية ودراسات الجدوى الاقتصادية .
 5. التعاون والتنسيق مع صناديق التنمية العربية والدولية التي يسهم فيها العراق وغيرها من صناديق التنمية .
 6. القيام بتمويل جزء من مشروعات التنمية الاقتصادية في العراق فضلاً عن أوجه الاستثمار المختلفة بما فيها الاستثمار في المحافظ الاستثمارية داخل البلد .
- وقد قام الصندوق بعدة استثمارات كان ابرز تلك الاستثمارات في شركات عربية، وكما موضح في الجدول التالي:

جدول (4)

ابرز استثمارات الصندوق العراقي للتنمية الخارجية للمدة (2012-2017)

ت	اسم الشركة	راس المال المستثمر
1	الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية - اوكليد	210 مليون دولار
2	الشركة المتميزة لإنتاج الخضر والمحاصيل الزراعية(السودان)	12000 جنيه سوداني
3	الشركة العربية للإنتاج والتصنيع الزراعي	74000 جنيه سوداني
4	الشركة العربية العراقية لإنتاج الالبان	14.5 مليون دينار عراقي
5	الشركة العربية لمصائد الأسماك(السعودية)	75.84 مليون ريال سعودي
6	الشركة العربية العراقية لتنمية الثروة الحيوانية	8.61 مليون دينار عراقي
7	الشركة العربية للاستثمار	800 مليون دولار
8	الشركة العربية للتعددين (الأردن)	54.4 مليون دينار كويتي
9	الشركة العربية (الأردن)	83.3 مليون دينار اردني
10	الشركة الوطنية للصناعات والمناجم (سنيم-موريتانا)	182.7 مليار أوريقيه
11	الشركة العربية للاستثمار الصناعي -أيك (العراق)	78 مليون دينار عراقي
12	الشركة العراقية الأردنية للصناعة (العراق)	4 مليون دينار عراقي
13	شركة الملاحة العربية المتحدة	1.93 مليار دولار
14	الشركة العربية لإصلاح وبناء السفن(أسري)	170 مليون دولار
15	الشركة العربية البحرية لنقل البترول(الكويت)	500 مليون دولار
16	الشركة العربية لاستثمارات البترول-ايبكو	1 مليار دولار
17	الشركة العربية للاتصالات العراقية السورية ATC	20 مليون يورو

* وشركات اخرى في مصر وسوريا والأردن وغيرها

المصدر: الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، متاح على الرابط : www.ifed.gov.iq/pages?id=36

* ان النسبة المئوية تمثل حصة الصندوق في الشركات.

يوضح (الجدول - 5) نشاط الصندوق للسنوات (2012-2017) اذ نلاحظ ان استثمارات الصندوق بدأت بـ 0.0005 مليار دولار خلال السنتين (2012-2013) ثم ارتفعت ثلاثة اضعاف في عام 2014 اذ بلغت 1.55 مليار دولار ثم انخفضت قليلا خلال ثلاث سنوات الاخيرة (2015-2017) اذ بلغت 1.436 ، 1.443 ، 1.467 مليار دولار على التوالي ، ويبلغ مجموع الاستثمارات التي قام بها الصندوق بحدود 6 مليارات دولار خلال المدة (2012-2017).
اما عن القروض التي يمنحها الصندوق فهي قليلة جدا خلال السنتين الاولى والثانية وقد بلغت 0.018 ، و 0.017 مليار دولار على التوالي، لترتفع بعد ذلك بشكل كبير إذ بلغت 66 مليون دولار في عام 2014 لتتخفض بعد ذلك قليلا خلال السنوات الاخيرة لتصل الى 64 مليون دولار في عام 2017.

جدول (5)

نشاط الصندوق العراقي للتنمية الخارجي

السنة	الاستثمارات(مليار دولار)	القروض(مليون دولار)
2012	0.00057	0.018
2013	0.0005	0.017
2014	1.550	66
2015	1.436	65
2016	1.443	65
2017	1.467	64
المجموع	6	260

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على: الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، الحسابات الختامية، متاح على الرابط : www.ifed.gov.iq

ونلاحظ بشكل عام ان الصندوق العراقي للتنمية الخارجية لا يمكن عده صندوقاً سيادياً استثمارياً لان ابرز اهداف هذا الصندوق هي لتمويل التنمية في البلدان العربية النامية ومساعدتها من حيث الإقراض وكذلك مشاركتها في الاستثمارات أي ان اغلب استثمارات هذا الصندوق لا تهدف الى الربح وكذلك إعطاء قروض ميسره لا تهدف الى الربح بفائدة بسيطة جداً وان نشاط هذا الصندوق تركز في الدول العربية فقط، ونستنتج من كل ذلك ان الصندوق العراقي للتنمية الخارجية لا يمكن ان نعدّه صندوقاً سيادياً استثمارياً لأنه لا يمتلك مقومات الصناديق السيادية الاستثمارية التي تهدف الى تحقيق الأرباح وتنويع إيرادات الدولة وتحقيق التنمية .

2- صندوق تنمية العراق IFD

تأسس هذا الصندوق في عام 2003 بموجب قرار مجلس الامن رقم 1483، وانشئ هذا الصندوق لإدارة العوائد النفطية والرصيد المتبقي من برنامج النفط مقابل الغذاء ، وكذلك المقبوضات من الموجودات المجمدة من النظام السابق، إذ تأسس هذا الصندوق برأس مال 0.9 مليار دولار احتل هذا الصندوق المرتبة 63 من بين الصناديق السيادية حول العالم ، وان هذا الصندوق تحت ادارة ورقابة سلطة الائتلاف المؤقتة ، وفي عام 2004 انتقلت ادارة الصندوق من سلطة الائتلاف المؤقتة الى سلطة الحكومة المؤقتة ثم الى الحكومة العراقية ، ويتكون الصندوق من حساب مصرفي لدى البنك الفيدرالي في نيويورك الذي يقوم بإدارته البنك المركز العراقي بدلاً من وزارة المالية، والهدف من انشاء هذا الحساب هو تسهيل عمليات الصرف على العقود الموقعة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة .(www.cofe.iraq.iq)

لذلك لا يمكن اعتبار هذا الصندوق صندوقاً سيادياً استثمارياً على الرغم من ذكر هذا الصندوق في قائمة الصناديق السيادية لمعهد الصناديق السيادية حول العالم، فهو لم ينشأ من قبل الحكومة العراقية وتم انشاؤه من قبل سلطة الائتلاف لإدارة الموارد المالية بعد سقوط النظام السابق عام 2003 ، وكذلك ان هذا الصندوق لا يقوم بعمليات الاستثمار كباقي الصناديق السيادية ، لذلك لا يمكن عده صندوقاً سيادياً استثمارياً.

رابعاً : عوائق الاستثمار في العراق

ان استثمار العوائد النفطية في العراق تمثل بالاستثمار الحكومي من جهة ولم يكن بالمستوى المطلوب لتحقيق التنوع الاقتصادي من جهة اخرى ، ويرجع السبب في ذلك لمجموعة من العوائق هي:

1.عدم الاستقرار السياسي

ان عدم الاستقرار السياسي داخل البلد والمحاصصة السياسية بين الاحزاب الحاكمة وتكالبها على السلطة تؤدي الى زعزعة الاستقرار السياسي في البلد ، فتتالي السلطات والحكومات واختلاف التوجهات فيما بين الاحزاب الحاكمة أدى الى تغيرات كثيرة في القرار الاستثماري ، فإقامة بعض المشروعات الحكومية الكبيرة تم ايقافها وإلغاء بعض منها بسبب تغير السلطات واختلاف وتغير التوجهات السياسية واختلاف وجهات النظر بين الوزارات المعنية بالمشروع بسبب الانتماء الحزبي ، وان هذه التغيرات اثرت على المشروعات التي تحتاج الى فترات زمنية طويلة لأنشائها ، وكذلك أدت هذه التغيرات الى إيقاف بعض المشروعات القائمة بسبب تغير القرار والتوجه السياسي

2.الفساد الإداري والمالي

من السمات الرئيسة التي اكتسبها العراق بعد سقوط النظام السابق هي تفشي الفساد المالي والإداري، إذ ساعدت عمليات الانفتاح والتحول نحو اقتصاد السوق على زيادة معدلات الفساد بشكل كبير جداً سواءً على المستوى السياسي والاقتصادي، وكذلك على مستوى الافراد والهيئات والمؤسسات ومما ساعد على ذلك العوامل المحفزة للفساد في الاقتصاد العراقي وأبرزها المحاصصة السياسية و ترهل الجهاز الإداري والقضائي ، فضلاً عن التدخلات الخارجية التي ساعدت على تفشي الفساد، حيث احتل العراق المرتبة 169 في تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2017 وذلك من اصل 181 دولة مما يعني ان العراق من اكثر دول العالم فساداً (الزبيدي ، الطالقاني، 2017، 34)

3.مشروطينه صندوق النقد الدولي

بعد سقوط النظام السابق والتحول الاقتصادي من الشمولية الى السوق الحر ودخول العراق تحت وصاية الصندوق للعمل على اليات التحول الى السوق الحر ، قام الصندوق بفرض شروط على العراق من اهمها عدم تدخل الدولة في الاقتصاد لإتاحة الفرصة امام القطاع الخاص ، وهذه الشروط مثلت عقبة امام الاستثمار الحكومي لان الصندوق لا يسمح بزيادة الانفاق العام وبالتالي زيادة الانفاق الاستثماري ، هذه من اهم العقبات التي تواجه الاستثمار الحكومي في الاقتصاد العراقي.

4- المديونية الخارجية

يدل مؤشر المديونية الخارجية على قوة الاقتصاد في البلد فكلما كانت المديونية الخارجية او الداخلية كبيرة كان اقتصاد البلد أضعف، و كلما كان الدين مرتفعاً سترتفع أعباء هذا الدين وهذا ما يشكل ثقلًا على الاقتصاد لسنوات قادمة، والعراق احدى الدول التي تتحمل مديونية خارجية كبيرة، إذ تشير التقارير الى ان الدين الخارجي الذي يتحمله العراق أكثر من 120 مليار دولار في عام 2015 في حين كان 87 مليار دولار في عام 2014، وتعد مشكلة الدين الخارجي احدى اهم المشكلات التي تقف عائقاً امام النمو الاقتصادي لذلك يجب معالجتها لكي يستطيع البلد تحقيق التنمية الاقتصادية.(عبد اللطيف، خماس، 2017، 173)، ان مشكلة الدين العام وخصوصاً الدين الخارجي هي من أكبر

المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي اذ كلما ارتفعت الإيرادات سوف يقتطع منها مقدار سداد الدين مع فائدته لذلك لن تكون هنالك تخصيصات استثمارية حقيقية لان ضغط الدين الخارجي سوف يكون على مخصصات الانفاق الاستثماري لعدم مرونة الانفاق التشغيلي، لذلك يعد الدين الخارجي من عوائق الاستثمار وبالتالي عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

5-تضخم النفقات التشغيلية

ان تضخم النفقات التشغيلية يؤثر سلباً في الاستثمار كما لاحظنا ان الانفاق الاستثماري يشكل قرابة 23% من الانفاق الكلي كمتوسط لمدة الدراسة ، مما يعني ان الانفاق التشغيلي يستحوذ على 77% من اجمالي الانفاق ، وهذا التضخم في الانفاق التشغيلي يسبب عائقاً امام الاستثمار في حالات انخفاض الإيرادات العامة ، فمع ارتفاع الإيرادات سوف ترتفع النفقات الكلية (التشغيلية والاستثمارية) ولكن عند انخفاض الإيرادات فان عدم مرونة النفقات التشغيلية او قلة مرونتها سوف يكون الانخفاض بشكل مباشر على النفقات الاستثمارية فيخفضها بشكل كبير وكما لاحظنا ذلك سابقا فان أي انخفاض في الإيرادات سبب انخفاض في النفقات الاستثمارية ، أي ان تزايد الانفاق الجاري (التشغيلي) يسبب عائقا امام الانفاق الاستثماري .

6-الضعف الإداري وعدم التخصيص

ان ضعف القرار الاستثماري في العراق هو احد الأسباب التي حدت من الاستثمار وفاعليته في الاقتصاد العراقي، فعلى الرغم من وجود تخصيصات مالية للاستثمار الا ان القرار الاستثماري غير الكفوء الناتج من عدم تخصص متخذي القرار الاستثماري أدى الى هدر المخصصات الاستثمارية وعدم استغلالها بالصورة المثلى، لذلك يجب ان تكون المؤسسات الحكومية الاستثمارية مرؤوسة من قبل متخصصين وأصحاب كفاءات عالية لتحقيق افضل الاستثمارات الممكنة ، وهنالك نقطة مهمة تدخل ضمن عمليات الضعف الإداري في العراق وهي تأخر عملية صرف المخصصات الاستثمارية ،(المطوري ، السالم، 2014، 165) فضعف الإدارة المركزية في اعداد الموازنة العامة والتأخر الدائم في إقرارها وتنفيذها يعوق عمليات الاستثمار وخصوصا المشروعات الكبيرة التي تحتاج الى وقت طويل لتنفيذها، وكذلك هذا التأخير يؤدي الى ارباك في الاستثمارات المترابطة بعضها مع بعض مثلا تأخر الاستثمار في البنى التحتية في منطقة معينة قد يؤخر عملية الاستثمار فيها لإنشاء مصانع إنتاجية وهذا من اهم العوائق التي تعوق عمليات الاستثمار في العراق .

7-عدم وجود أسواق مالية متطورة

ان عدم وجود أسواق مالة متطورة وذات فاعلية حقيقية يسبب ضيق في مجالات المتاحة للاستثمار على العكس من ذلك فوجود أسواق مالية كفوءه يؤدي الى تنوع الاستثمارات العامة وكذلك المشاركة مع القطاع الخاص في تحمل أعباء الاستثمار مما يعني اتاحة فرص اكبر للاستثمار داخل البلد، وكذلك ما تقوم به هذه الأسواق من توفير التمويل اللازم لإقامه المشروعات الكبيرة في البلد من خلال طرح الأسهم او تمويل عمليات الاستثمار الحكومي في الموازنة العامة من خلال طرح السندات الحكومية ، لذلك فوجود هذه الأسواق يتيح فرص اكبر للاستثمار الحكومي وتنوعها.

المحور الثالث

رؤية مستقبلية لاستثمار العوائد النفطية في العراق

يحصل العراق على إيرادات مالية وفيرة سنويا من جراء صادراته النفطية التي تجاوزت ال(4) ملايين برميل يوميا حتى عام 2017 ، غير ان الجزء الاكبر من تلك الثروة يتم اهدارها وعدم الاستفادة المثلى منها اما بسبب تفشي الفساد المالي والاداري في البلد حيث يحتل العراق مرتبة متأخرة جدا في ترتيب مؤشرات مدركات الفساد الصادر من منظمة الشفافية الدولية ، او عدم وجود رؤية اقتصادية تحقق الاستثمار الامثل لتلك العوائد النفطية ، ولذلك سنحاول في هذا المبحث الاخير من الدراسة وضع خريطة طريق مستقبلية من اجل الخروج من الحالة الريعية وتحقيق التنوع والتنمية الاقتصادية وذلك على وفق رؤية اقتصادية تركز على المحاور التالية :-

اولاً :- تجاوز عقبات الاستثمار

الخطوة المهمة الاولى تبدأ بتجاوز عقبات الاستثمار والتي اهمها ما يلي:

1. محاربة الفساد المالي والاداري : لا استثمار حقيقي دون محاربة الفساد المالي والاداري الذي ينشأ عادة في ظروف عدم الاستقرار السياسي وغياب القوانين التي تقضي محاربة الفاسدين ولذلك يتطلب الامر استقرارا سياسيا بأجراء انتخابات حرة ونزيهة تنتج جهازاً قضائياً مستقلاً وبرلماناً قادراً على تشريع القوانين لمحاسبة الفاسدين من جهة والازمة لتحفيز الاستثمار من جهة اخرى.

2. التخلص من مشروعية صندوق النقد الدولي : عادة ما تلجأ الدول المدينة الى نادي باريس لإعادة جدولة ديونها او الغائها والاخير يطلب من الدولة المدينة حصولها على شهادة حسن سيرة و سلوك اقتصادي من صندوق النقد الدولي والذي بدوره يشترط مجموعة من الاشتراطات من اهمها :

أ. عدم تدخل الدولة وترك النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.

ب. تقليص الدعم المقدم من قبل الحكومة .

وهذا ما حدث بالفعل بعد تغير النظام السياسي والاقتصادي في العراق في عام 2003 اذ لجأت الحكومة العراقية الى صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة ديونه والبالغة 125 مليار دولار ، وتمت الموافقة على الغاء 80% من الديون وعلى ثلاث مراحل ، الاولى الغاء 30% والثانية 30% والثالثة 20% وفي المقابل على الحكومة العراقية الالتزام بوصفة صندوق النقد الدولي ، وكنتيجة لذلك انخفض تدخل الدولة في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 وتقلص الدعم الحكومي المقدم للقطاعات الاقتصادية خصوصاً القطاع الزراعي والصناعي .

وبناء على ذلك يقتضي الامر تحرير دور الدولة من مشروعية صندوق النقد الدولي بعد التخلص او تسديد الديون الخارجية.

ثانياً : استحداث جهاز اقتصادي :

يرتبط بمجلس الوزراء ويتمتع بالاستقلالية التامة وقراراته تكون ملزمة للجهة المعنية ويتكون من خبراء الاقتصاد ذوي الكفاءة والمهنية العالية ويقوم الجهاز بمهمة رسم السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة الاستثمارية على وجه الخصوص.

ثالثاً : السياسة الاقتصادية :

يقوم الجهاز الاقتصادي برسم السياسة الاقتصادية ومتابعة تنفيذها لهدف التخلص من ريعية الاقتصاد وتحقيق التنمية والتنوع الاقتصادي وذلك من خلال :

1. وضع اهداف واقعية

المقصود بالأهداف الواقعية اهداف ممكن تحقيقها بالإمكانات المتاحة للاقتصاد ، حيث ان اغلب الاهداف الموضوعية في خطط التنمية الخمسية للاقتصاد العراقي هي اهداف غير واقعية صعبة التحقيق ولا تمثل الا حبرا على ورق ، لذلك يجب دراسة الامكانات الاقتصادية المتاحة من قبل الجهاز الاقتصادي ومن ثم وضع اهداف تتلاءم مع تلك الامكانات.

2. تطور القطاعات الانتاجية

بعد وضع الاهداف الواقعية يمكن الان البدء بوضع السياسات المناسبة لتحقيق تلك الاهداف واول تلك السياسات هي السياسات الصناعية والزراعية حيث ان تطوير الصناعة والزراعة وتنميتها يتم من خلال زيادة الاستثمار الحقيقي فمهما إذ يجب اختيار المشروعات التي تعطي اكبر مردوداً اقتصادياً ممكناً ، وبما ان العراق يعاني من بطالة كبيرة جداً لذلك يكون من المجدي الاستثمار في المشروعات التي تحتاج الى ايدٍ عاملة كبيرة وتحقق إيرادات جيدة حيث ان ذلك سوف يؤدي الى تقليل البطالة في الاقتصاد العراقي فضلاً عن خلق دخول جديدة لزيادة الطلب على السلع والخدمات مما يحفز على الانتاج والاستثمار سواء القطاع الخاص ام العام ، وان هذا الاختيار يجب ان يقوم على اساس دراسة شاملة للاستثمارات المتاحة في القطاع الصناعي مثلاً مع مراعاة راس المال الذي يحتاجه المشروع وكل تكاليف الانتاج وكذلك الارباح المتوقعة منه، وكذلك يمكن استغلال الصناعات الوطنية المتوقفة من خلال الاستثمار فيها وذلك لان هذه الصناعات لا تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة لتشغيلها واعادتها الى العمل من جديد على الرغم من تهالك وقدم بعض الآلات والمكائن .

اما ما يخص استراتيجية التصنيع والتي تأخذ جانبيين اما التصنيع لإحلال الواردات او التصنيع للتصدير ، فالجانب الاول (التصنيع لإحلال الواردات) يعني ان نقوم بالتصنيع لتقليل الاستيرادات من الخارج عن طريق التصنيع للسوق المحلي، اما الجانب الثاني (التصنيع للتصدير) فهو يعني ان تقوم بعملية التصنيع للتصدير الى الخارج، وبما ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد مستورد لكل شيء ولا يصدر سوى النفط الخام لذلك فان من الافضل اتباع استراتيجية التصنيع معاً وذلك من خلال الاستثمار في القطاعات الانتاجية مع مراعاة قوتها التنافسية لكي تنافس في الاسواق العالمية اذا تم تصديرها الى الخارج، وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الزراعي وقطاع الخدمات فيمكن من خلال الاستثمارات الزراعية سحب جزء كبير من الايدي العاملة وتقليل البطالة ، وتقليل استيراد المواد الغذائية من الخارج ، إذ يتمتع العراق بموارد بشرية وطبيعية يمكن استغلالها لزيادة الانتاج الزراعي وان اولوية الانتاج الزراعي هي لإحلال الواردات اي الانتاج للسوق المحلية وبعد تقليل الاستيراد من الخارج بشكل كبير يمكن التفكير بعملية التصدير الى الخارج ، وكذلك الحال بالنسبة لقطاع الخدمات .

كذلك يمكن البدء بالصناعات التي تستخدم النفط كمادة اولية وذلك لما يتمتع به العراق من ميزه في توفر هذه المواد حيث هو يمتلك امكانات نفطية كبيرة تجعل تكاليف المواد الاولية لهذه الصناعة منخفضة مما يعطيها قوة تنافسية في الاسواق العالمية فضلاً عن احلال الواردات من هذه الصناعات كالصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

ومن خلال تلك السياسات الصناعية والتي اذا ما طبقت بالشكل الصحيح يمكن للعراق ان يحقق عدة اهداف، هي:

- زيادة معدلات النمو في القطاع الصناعي (الصناعة التحويلية) والقطاع الزراعي
- خلق فرص عمل وتقليل البطالة
- تحسين ميزان المدفوعات من خلال تقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات
- استغلال الموارد المعطلة وكذلك تشغيل المنشأة المتوقفة
- نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات نمو حقيقية

وعند تحقيق تلك الاهداف فهذا يعني ان الاقتصاد بدأ يسير في طريق التنمية وتحقيق التنوع الاقتصادي الذي سوف يتحقق مع الاستمرار في الاستثمار من اجل تطوير الصناعة والزراعة ، وبالتالي يخرج الاقتصاد العراقي من الحالة الريعية

3. الضرائب والدعم الحكومي

لا يمكن لأي بلد متخلف كالعراق ان ينمو ويتقدم دون تدخل الدولة في حماية الصناعة المحلية وكذلك حماية القطاع الزراعي ، فمع تطبيق السياسات الصناعية السابقة تحتاج الصناعة الناشئة حماية ودعم من قبل الدولة لكي تستمر ولكي تنافس السلع الاخرى سواء في السوق المحلي ام في الاسواق العالمية ، وهذه الحماية تأتي من خلال فرض الضريبة الجمركية على السلع المستوردة المنتج المصنع محلياً نفسه وذلك لكي تستطيع الصناعة المنافسة في الاسواق المحلية وكذلك يمكن تقديم الاعانات لهذه الصناعة وليس الاكتفاء فقط بالضريبة الجمركية وعند توسع هذه الصناعة وزيادة حجمها مما يعني انها حققت وفورات الحجم وبذلك قلت تكاليف الانتاج واصبحت مسيطرة في الاسواق المحلية، يمكن رفع الدعم عن هذه الصناعة وكذلك تقديم الدعم للصناعات المحلية من اجل المنافسة في الاسواق العالمية، إذ يمكن للعراق اختيار الصناعات التي يتمتع بوفرة في موادها الاولية والتي تعد رخيصة مقارنة بالصناعات الاخرى كصناعة المشتقات النفطية مثلاً او صناعة البتروكيماويات وغيرها من الصناعات الاخرى، فضلاً عن ذلك يمكن تقديم الدعم من خلال تخفيض الضرائب على السلع الوسيطة المستخدمة في الانتاج الصناعي والزراعي مما يقلل تكاليف الانتاج لهذه المنشأة ، وان عملية الدعم الحكومي للصناعة والزراعة المحلية مهم جداً مع البدء بعمليات الانتاج لكي تستمر الصناعة والزراعة في التطور، وان التوقيت مهم جداً في عمليات تقديم الدعم وفرض الضرائب فيتم فرض الضرائب على السلع النهائية عند بدء الصناعة بالانتاج اما اذا ما فرضت قبل ذلك فهذا يعني سوف ترتفع الاسعار وتخلق مشكلات داخل الاقتصاد وكذلك اذا ما فرضت بعد عملية الانتاج بمدة لن تعطي الضرائب الثمار المرجوة منها وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الزراعي، وكذلك سوف يحقق فرض الضرائب تنوعاً في ايرادات الدولة وكذلك يمكن تحويل هذه الضرائب لدعم الصناعة والزراعة داخل البلد .

4. الخصخصة

بعد القيام بالخطوات السابقة ستكون هذه الصناعات مربحة اقتصادياً إذ يمكن تحويلها الى القطاع الخاص عن طريق خصخصتها وذلك من خلال الاسواق المالية عن طريق تحويلها الى اسهم وبيعها الى القطاع الخاص وهذا بدوره يؤدي الى تطوير القطاع الخاص وكذلك تنشيط وتطوير الاسواق المالية العراقية، وهذا يقلل العبء على الدولة من خلال المشاركة مع القطاع الخاص، حيث ان عمليات الخصخصة سوف تتيح للدولة التوسع في اقامة الصناعات المتنوعة من

خلال استغلال إيرادات الخصخصة ، كما يمكن ابقاء بعض الصناعات الاستراتيجية في يد الدولة من خلال الاستحواذ على النسبة الاكبر منها وذلك لكي يبقى قرار الصناعة بيد الدولة، وان هذه العملية سوف تؤدي الى تطوير القطاع الخاص وجعله قادراً على اقامة الصناعات وادارتها وهذا بدوره سوف يقود الى تطور الاقتصاد وتحركه نحو التنمية والتنوع الاقتصادي بشكل اكبر وذلك بمساعدة القطاع الخاص، وهذه كخطوة لا تقل اهمية عن سابقتها فهي تخلق قطاعاً خاصاً قوياً قادراً على ادارة الصناعة المحلية .

5. حماية الاقتصاد من المرض الهولندي

ان زيادة إيرادات القطاع النفطي سوف تؤدي الى رفع قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملة الاجنبية ومما يعني اصابة الاقتصاد بالمرض الهولندي ، وهذا يعني فقدان الصناعة والزراعة القدرة التنافسية في الاسواق العالمية فضلاً عن ان الانتاج المحلي سيكون مرتفعاً مقارنة بالاستيرادات من الخارج، حيث يمكن حماية الاقتصاد من ذلك من خلال عزل جزء من العوائد النفطية عن الدخول الى الاقتصاد المحلي وذلك من خلال انشاء صناديق سيادية يحد من الاصابة بالمرض الهولندي فضلاً عن ما توفره من فرص استثمارية ، ان عملية انشاء صناديق سيادية في الدول النفطية مهم جداً وذلك لان الدول النفطية تحقق عوائد مالية كبيرة تدخل الى اقتصاداتها، وهذا ما لاحظناه في دول مجلس التعاون الخليجي إذ قامت بإنشاء صناديق سيادية لاستثمار جزء من عوائدها النفطي

رابعاً:- اعادة النظر في توزيع الانفاق العام

عادة ما يقسم الانفاق العام (الحكومي) الى قسمين، جاري واستثماري ويستحوذ الانفاق الجاري في العراق على النسبة الاكبر مقارنة بالإنفاق الاستثماري .

ولقد لاحظنا ان نسبة الانفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام كانت بحدود 23% كمتوسط للمدة (2004-2017) وهذا يعني ان نسبة الانفاق الجاري لا تقل عن 77% من اجمالي الانفاق العام كمتوسط للمدة نفسها، ولذلك لا بد من اعادة النظر في تلك التركيبة من خلال الضغط على النفقات التشغيلية غير الضرورية وترشيد الانفاق الجاري من جهة ورفع نسبة الانفاق الاستثماري الى 40% كحد ادنى في المرحلة الاولى.

ومن جانب آخر لا بد من اعادة النظر في نسب توزيع الانفاق الاستثماري نفسه فقد لاحظنا ان الجزء الاكبر من الانفاق الاستثماري يخصص للصناعة الاستخراجية مع اهمال واضح لكل من القطاع الزراعي والصناعي، وكذلك يكون من الضروري رفع الاستثمار في هذين القطاعين وبما لا يقل عن 30% من اجمالي الاستثمار العام وبالتالي رفع مساهمتها في GDP وهذان القطاعان يعدان من مرتكزات التنمية والتنوع الاقتصادي .

خامساً : انشاء صندوق سيادي للاستثمار في العراق

تميز دول مجلس التعاون الخليجي بصناديقها السيادية المتنوعة بهدف استثمار جزء من عوائدها النفطية المتراكمة والحفاظ على ثروتها النفطية من الهدر والضياع ، بعكس العراق الذي لم ينشأ لحد الآن صندوقاً سيادياً استثمارياً على الرغم مما يمتلكه من ثروة نفطية هائلة تفوق ما يمتلكه معظم دول مجلي التعاون الخليج من ثروة نفطية. وتأسيساً على ذلك يصبح من الضروري ان تقوم الحكومة العراقية بإنشاء صندوق سيادي يحافظ على ثروته النفطية من جهة وينميها عن طريق الاستثمار من جهة اخرى ولتحقيق ذلك يتطلب الامر القيام بالخطوات التالية:

1.الغطاء القانوني للصندوق

الخطوة الاولى لإنشاء صندوق تتمثل برفع مشروع قانون من قبل مجلس الوزراء لغرض مصادقة البرلمان العراقي ومن ثم نشره في الوقائع العراقية ليصبح قانوناً جاهزاً للتنفيذ ويوضح المبالغ التي يجب استقطاعها من إيرادات النفط سنوياً وكيفية استثمارها وغيرها من التفاصيل وتحت مسمى " الصندوق العراقي للاستثمار".

2.رأس مال الصندوق

نقترح ان يتكون رأس مال الصندوق من خلال استقطاع جزء من إيرادات النفط وبما يتناسب مع اسعار النفط في السوق العالمية وكما موضح بالجدول التالي :

جدول (6)

رأس مال الصندوق العراقي للاستثمار

النسبة %	الاستقطاع	اسعار النفط العالمية (دولار)
70% من الزيادة في السعر الاساسي للنفط	لا يتم الاستقطاع	50
	7 دولارات لكل برميل	60-51
	14 دولاراً لكل برميل	70-61
	21 دولاراً لكل برميل	80-71
	28 دولاراً لكل برميل	90-81
	35 دولاراً لكل برميل	100-91

يفترض الباحث ان سعر الاساس 50 دولاراً لبرميل النفط وهو سعر مناسب لأعداد الموازنة العامة للدولة بدون عجز مع ضرورة ضبط وترشيد الانفاق العام كما ذكرنا آنفاً .

وليبدأ الاستقطاع للصندوق العراقي للاستثمار بعد زيادة السعر عن السعر الاساس ولنفترض ارتفاع السعر الى 60 دولاراً فيتم استقطاع 70% من الزيادة والبالغة 7 دولارات لكل برميل (10 × 0.70) وفي حالة ارتفاع السعر الى 70 دولاراً فيتم استقطاع 70% من الزيادة عن السعر الاساسي والبالغ 14 دولاراً لكل برميل (20 × 0.70) وهكذا الحال عند ارتفاع السعر الى 100 دولار فيتم استقطاع 70% من الزيادة عن سعر الاساس والبالغة 35 دولاراً لكل برميل (50 × 0.70)، ولكن ماذا عن النسبة المتبقية من الزيادة في السعر والبالغة 30% لكل برميل نفط ؟ والجواب هو استثمار هذه النسبة لشراء الاسهم في اسواق المال المحلية والاجنبية وكما هو معمول به في دول مجلس التعاون الخليجي .

3.اهداف الصندوق

يسعى الصندوق الى تحقيق الاهداف التالية :

- تطوير الاقتصاد المحلي وتنويعه عن طريق الاستثمار في القطاعات الانتاجية الرئيسة وفي مقدمتها القطاع الصناعي والزراعي.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تمويل عجز الموازنة

• الحفاظ على الثروة النفطية للأجيال القادمة

4. استثمارات الصندوق

لتحقيق الاهداف المرسومة للصندوق يشترط فتح ثلاثة حسابات وكما يلي :

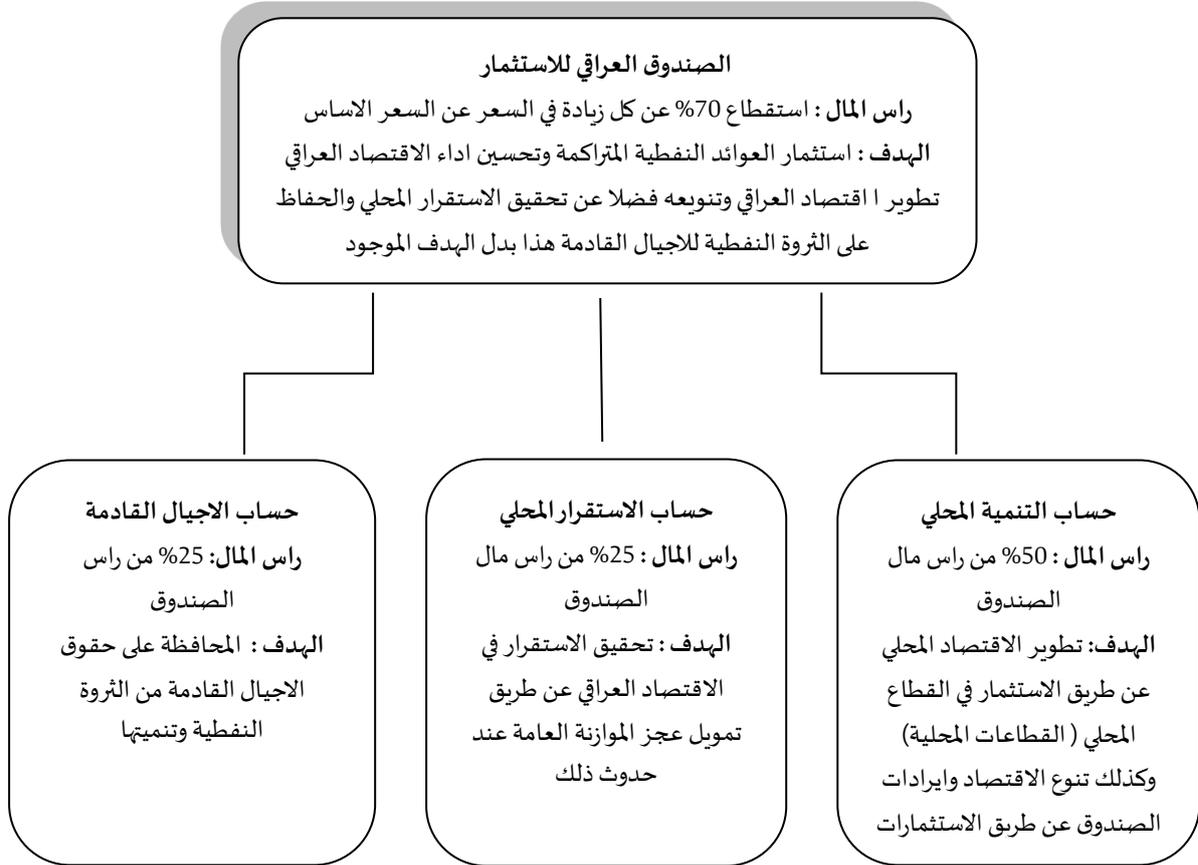
أ. حساب التنمية المحلي :- هو القسم الاول من الصندوق العراقي للاستثمار وهو القسم الاهم منه إذ يخصص له 50% من رأس مال الصندوق للاستثمار المحلي، وأن الهدف من هذا الصندوق هو تطوير الاقتصاد المحلي للبلد من خلال استثماره في الصناعة المحلية (القطاع الصناعي بصورة خاصة، القطاع الزراعي، قطاع الخدمات) ويمكن تنويع استثمارات هذا الصندوق من خلال استثمارات في الخارج لضمان تحقيق الأرباح وزيادة أصوله المالية وتنويعها سواء من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر ام غير المباشر .

ب. حساب الاستقرار المحلي :- هو القسم الثاني من الصندوق العراقي للاستثمار وان الهدف من انشاءه هو تمويل عجز الموازنة العامة عند حدوث عجز فيما وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث اذا ما حدث انخفاض في الاسعار النفطية عن 50 دولاراً فان ذلك يؤدي الى انخفاض الإيرادات النفطية مما يعني ان الموازنة سوف تعاني من عجز ، لذلك فان انشاء هذا الصندوق هو لتراكم الفوائض النفطية واستغلالها في فترات الفائض لاستخدامها في تمويل عجز الموازنة في حالات الانخفاض في الإيرادات النفطية، إذ سوف يخصص لهذا الحساب 25% من رأس مال الصندوق العراقي للاستثمار ، وقد يكمن استغلال رأس مال هذا الصندوق من خلال استثماره في الاسواق المالية لتحقيق الأرباح ورفع أصوله المالية إذ تكون استثماراته قصيرة الاجل عالية السيولة اي الاستثمار في اصول مالية قابلة للتحويل الى نقود بسرعة ليتمكن من استخدامها في فترات العجز التي تحدث بشكل مفاجيء، وان هذه الاستثمارات (قصيرة الاجل) لا تحقق ارباحاً كبيره لكنها يمكن ان تحقق ارباحاً تنمي اصول هذا الصندوق وكذلك تسد النفقات التشغيلية له ، ويرى الباحث ان نسبة هذا الصندوق مناسبة للأهداف التي أنشئ من اجلها .

ج. حساب الاجيال القادمة: هو القسم الثالث من الصندوق العراقي للاستثمار إذ يمكن تسميته صندوق المستقبل كذلك، حيث ان الهدف من انشاءه هو الحفاظ على حق الاجيال القادمة من الثروة النفطية إذ يخصص لهذا الحساب نسبة 25% من رأس مال الصندوق وكذلك من الاستقطاعات السنوية، وقد يستثمر هذا الحساب أصوله المالية في استثمارات طويلة الاجل لتحقيق أرباحاً أعلى تتلاءم مع اهداف هذا الصندوق واهمها هو تنمية اصول هذا الصندوق والحفاظ عليها للأجيال القادمة، إذ يمكن ان تتركز استثماراته في الخارج في شركات رصينة ذات ارباح عالية ويمكن توضيح اقسام الصندوق كما في (الشكل-1)

شكل (1)

تكوين الصندوق العراقي للاستثمار



5- ادارة الصندوق

يقوم الجهاز الاقتصادي المستحدث (في الفقرة ثانياً) بإدارة الصندوق والاشراف عليه.

سادساً: نموذج افتراضي للاستثمار

1. نفترض ان سعر النفط في السوق العالمية 65 دولاراً للبرميل .
2. بما ان العراق يصدر بحدود 4 ملايين برميل يومياً ، فأن إيراداته النفطية تعادل:
$$260 \text{ مليون دولار يومياً} = \$65 \times 4000000$$
$$7.8 \text{ مليارات دولار شهرياً} = 30 \times 260000000$$
$$93.6 \text{ مليار دولار سنوياً} = 12 \times 7800000000$$
3. ان الموازنة العامة للدولة تعتمد سعر اساس (المفترض 50 دولار) وهذا يعني ان حجم الموازنة العامة يقدر ب 72 مليار دولار ، مع الاخذ بنظر الاعتبار ضبط وترشيد الانفاق العام ومحاربة الفساد المالي والاداري.

4. توزيع الإيرادات العامة في الموازنة بالشكل التالي :
- أ- (2) مليار دولار لتسديد الفوائد والالتزامات للتخلص من الديون الخارجية ومن ثم الخروج من مشروعية صندوق النقد الدولي.
- ب- (42) مليار دولار انفاق جاري (70 مليار دولار × 60%) بافتراض ان الانفاق الجاري يشكل 60% من الانفاق العام ، كما ذكرنا ذلك في الفقرة ثالثاً (اعادة توزيع الانفاق العام).
- ت- (28) مليار دولار الانفاق الاستثماري (70 مليار دولار × 40%) بافتراض ان الانفاق الاستثماري يشكل 40% من الانفاق العام ، كما ذكرنا ذلك في الفقرة ثالثاً (اعادة توزيع الانفاق العام).
5. فائض الإيرادات النفطية عبارة عن الفرق بين اجمالي الإيرادات وايرادات الموازنة العامة للدولة اي ان :
فائض الإيرادات النفطية = 93 مليار دولار – 72 مليار دولار = 21 مليار دولار
6. استثمار فائض الإيرادات النفطية والبالغة 21 مليار دولار بالشكل التالي :
- أ- 70% تودع في صندوق العراق للاستثمار والتي تعادل 14.7 مليار دولار.
- 50% لحساب التنمية المحلية والتي تعادل 7.35 مليارات دولار
 - 25% لحساب الاستقرار المالي والتي تعادل 3.675 مليارات دولار
 - 25% لحساب الاجيال القادمة والتي تعادل 3.675 مليارات دولار
- ب- 30% تستثمر في الاسواق المالية المحلية والتي تعادل 6.3 مليارات دولار.
- وتتراكم تلك الاستثمارات من سنة الى اخرى خصوصاً مع ارتفاع أسعار النفط وبذلك يستطيع العراق الحفاظ على ثروته النفطية وتنميتها من جانب و تطوير الاقتصاد المحلي وتنويعه من جانب آخر.

الاستنتاجات

- 1- يعد العراق دولة ريعية، اذ يسطر القطاع النفطي على كلا من الناتج المحلي الاجمالي والايادات العامة والصادرات .
- 2- يمتلك العراق امكانات نفطية كبيرة (احتياطي، انتاج)، مما ادى تراكم فوائض نفطية كبيرة جدا خلال مدة البحث والتي قدرتها ب(765.58) مليار دولار .
- 3- ضعف واضح في الانفاق الاستثمار والذلي قدر بمتوسط بلغ 23% خلال فترة البحث، ليبلغ متوسط الانفاق الجاري 77% وهو ما يفوق ثلاثة اضعاف الانفاق الاستثماري .
- 4- تركز الاستثمار الحكومي في القطاعات المحلية، ليأخذ قطاع الصناعة الاستخراجية مجمل تلك الاستثمارات وضعف واضح في باقي القطاعات .
- 5- توجد عدة عوائق تقف وراء تعثر الاستثمار في العراق ومن اهمها الفساد الاداري والمالي ومشروطيه صندوق النقد الدولي .

التوصيات

- 1- اعتماد سعر اساس النفط في اعداد الموازنة العامة (50 دولاراً) بشرط ضبط وترشيد الانفاق العام مع اعادة توزيعه، إذ يأخذ الانفاق الجاري (60%) من الانفاق الكلي ويأخذ الانفاق الاستثماري (40%) من الانفاق الكلي.
- 2- مكافحة الفساد المالي والاداري بمختلف اشكاله وبمختلف السبل والوسائل القانونية والادارية والاجتماعية والثقافية.
- 3- ضرورة انشاء صندوق سيادي بأصول لا تقل عن 70% من الفوائض النفطية في العراق والحفاظ على الثروة النفطية وتنميتها، و استثمار ما لا يقل عن (30%) من الفوائض النفطية في تطوير وتفعيل سوق العراق للأوراق المالية.
- 4- اعتماد برنامج استثماري واضح المعالم من حيث الاهداف والادوات لغرض تحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط مستقبلاً وذلك من خلال :
 - دعم وحماية القطاع الزراعي نظراً لتوافر مقومات النجاح كافة .
 - النهوض بواقع القطاع الصناعي خصوصاً القطاعات الصناعية الكيمياويات والبتروكيمياويات نظراً لتوافر المادة الاولية وامتلاك الميزة النسبية فيها .
 - الاهتمام بالقطاع السياحي وخصوصا السياحة الدينية .

المصادر العربية

- 1- ال شبيب ، دريد كامل .(2009). الاستثمار والتحليل الاستثماري ، الطبعة الأولى ، عمان : دار اليازوري العلمية للنشر .
- 2- الادريسي ، عبد السلام . (1986) . التحليل الاقتصادي الكلي ، البصرة : جامعة البصرة .
- 3- الافندي ، محمد احمد.(2014). النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة ، الطبعة الثانية ، صنعاء : دار الأمين للنشر والتوزيع .
- 4- البيرماني ، خزعل . (1987) . مقدمة في الاقتصاد الكلي ، بغداد : مطبعة الديواني .
- 5- جوراتيبي ، جيمس و استروب ، ريجارد .(1999). الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص (ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن و عبد العظيم محمد) ، الرياض ، دار المريخ للنشر والتوزيع .
- 6- حسن ، خولة رشيج .(2015).تأثير تطور أسواق المال على النمو الاقتصادي في العراق .مجلة الاقتصادي الخليجي ، العدد 25
- 7- روضان ، زياد . (1998) . مبادئ الاستثمار ، الطبعة الاولى ، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع .
- 8- الزبيدي ، حسن لطيف كاظم والطالقاني ، سارة فخري .(2017). التحول الاقتصادي في العراق : المشكلات والبدائل ، مجلة الغروي للعلوم الاقتصادية المجلد 14 ، العدد 1.
- 9- ساملسون و نوردهاوس .(2006). علم الاقتصاد ، الطبعة العربية الأولى ، بيروت : مكتبة لبنان ناشرون .
- 10- ستانليك . (1992) . مقدمة في الاقتصاد الكلي ، (ترجمة عزيز ، محمد وابو سدره فتحي) ، بنغازي .
- 11- عبد الرضا ، نبيل جعفر .(2017). اقتصاد الطاقة ، الطبعة الأولى ، الامارات : الكتاب الجامعي للنشر والتوزيع .
- 12- المطوري ، احمد جاسم و السالم ، احمد جبر .(2014). تحديات الاستثمار في البنى التحتية في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية ، متاح على الرابط : www.un.uobasrah.edu.iq/papers/4884.pdf
- 13- هيئة الاسواق المالية العراقية ، متاح على الرابط : www.isc.gov.iq
- 14- وزارة التخطيط العراقية .(2009). الخطة الخمسية (2010-2014) ، بغداد ، متاح على الرابط : www.mop.gov.iq
- 15- www.ifed.gov.iq/pages?id=2
- 16- www.cofe.iraq.iq
- 17- www.scince.com
- 18- www.Marf.org

المصادر الاجنبية

- 1- Castelli , Massimiliano. (2012) .The New Economics of Sovereign Wealth Funds , First edition , John Wiley and Sons Ltd.
- 2- Delong , Bradford and Olney , Mortha .(2006). Macroeconomics , Publisher Gary Burke , Printer Quebor World Versailles Inc. , New York.
- 3- Gujarati .(2003). Basic Econometrics ,The Mc Graw-Hill Companies ,Inc new.
- 4- Keynes ,John Maynard .(1973). The General Theory of Employment , Interest and Money , Macmillan , Landan